تفسير التغيّرات الصرفية والنحوية في ضوء الصوتيات الحديثة.

بوجمل حمزة *
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو- الجزائر ، boudjemelhamza@gmail.com

الإرسال: 2022/07/17 **القبول:** 2022/08/23 **النشر:** 2022/09/30.

الملخص: يكشف هذا البحث عن القدرة التفسيرية لمخرجات الدرس الصوتي الحديث ومدى استغلالها في تعليل التغيّرات التي تعتري البنية اللغوية في المستويين الصرفي والتركيبيّ ، وما تزود به الباحث من أدوات إجرائية تساعد على إعادة قراءة المنجز اللسانيّ التراثيّ ، وتصحّح بعض ما اعتراه من تقصير معرفيّ أو شطط فكريّ ، أو تعمل على بناء نظرية لسانية جديدة في ضوء المستجدات المعرفية والمنهجية.

الكلمات المفاتيح: التغيرات الصرفية ؛ التعليل الصوتي ؛ الصرف ؛ التركيب.

Interpretation of morphological and grammatical changes in the light of modern phonetics

Abstract: This research isset for the explanatory power of outputs of the modern audio lesson and the extent to which it is exploited in justifying the changes that occur in the linguistic structure at the morphological and syntactic levels. It provides the researcher with procedural tools that help to re-read the heritage linguistic achievement, and correct some of his cognitive

* **المؤلف المرسل.**

shortcomings or intellectual excesses. It is for building a new linguistic theory in the light of epistemological and methodological developments.

Key words: morphological changes; phonological explanation; morphology; syntaxes.

1- مقدّمة: قد خطت الصوتيات خطوات بعيدة المدى وفُتحت لها آفاق علمية واسعة ؛ لاستعانتها بالتكنولوجيا الحديثة في وصف الأصوات وتحليلها ، والتعرّف الدقيق على العملية النطقية والكشف عن الكثير من أسرارها[1] ، وكذلك لابتعادها عن الظواهر الكتابية للغة التي كانت تحجب عن الدارسين القدامى كثيرا من الحقائق والخصائص الصوتية للغة ، وأدّت بهم إلى نتائج وهمية لا تمتّ إلى الواقع اللغويّ بصلة.

وقد كان لنتائج الصوتيات العربية الحديثة الأثر البالغ في إعادة قراءة بقية المستويات اللسانية ، والمساهمة في صياغة نظريات حديثة خصّصت للغة العربية بكل أبعادها الاجتماعية والإنسانية نظرا وتطبيقا. وتندرج هذه النتائج في مجالين أحدهما منهجيّ والآخر موضوعيّ ؛ فالأول: نتائجه متعلقة باعتماد المنهج الوصفي ، نحو: معرفة مميزات الصوت اللغوي حال إفراده[2] ، وحال دخوله التشكيل ، والخصائص المقطعية والأدائية للغة ، إضافة إلى معرفة قوانين التغيّرات الصوتية وتعليلها تعليلا علميا موضوعيا بعيدا عن التخمين والتأويل والأحكام المسبقة [3]. أو تكون مرتبطة بتطبيق المنهجين التاريخي والمقارن ، اللذين ساعدا على تفسير بعض مظاهر الركام اللغوي ، ومعرفة قوانين التطور اللغوي ، ومقارنة التغيرات الصوتية للغات التي تنتمي إلى أصل واحد.

والآخر: نتائجه معرفية موضوعية ترتبط بحدود الظاهرة المدروسة ، وعلاقتها ببقية الظواهر ، كالتمييز بين المنطوق والمكتوب ، وبين اللغة والكلام ، وتحديد المستويات اللسانية ، قد أدت هذه النتائج إلى تشكّل حدودٍ موضوعيةٍ جديدة للعلوم اللغوية من صرف ونحو وبلاغة... ، ولرصد أثر هذه النتائج يكفي الاطلاع على فصول كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور: تمام حسان ، نحو: اللغة والكلام ، النظام الصوتي ، النظام الصرفي ، النظام النحوي ، الظواهر السياقية[4].

إنّ هذا البحث يلقي الضوء على بعض المسائل من المستويين الصرفي والتركيبي التي استثمر الباحثون فيها مخرجات الدرس الصوتي الحديث في إعادة قراءتها وتوجيه ظواهرها. ومن خلال هذه النماذج نحاول أن نقف على:

ما مدى استثمار نتائج علم الأصوات في إعادة قراءة بقية المستويات وتعليل تغيراتها؟ ، وما مدى استفادة الصرف والنحو العربيين من النتائج التي حققها علم الأصوات؟

2. التغيرات الصرفية: إنّ موضوع الصرف العربي الحديث جميعُ أنواع الكلم: الأفعال والأسماء والصفات والضمائر... ، وكلّ أشكال التحوّل والتغيّر الذي يعتريها[5]. ويُهتمّ فيه بدراسة البنية القواعدية للوحدات الصرفية ، أو دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى ، والقواعد التي تحكمها[6].

وتنقسم التغيرات الصرفية إلى قسمين: تغيرات اشتقاقية يتغير لها المعنى ، نحو: ما يعتري مادة (ك ، ت ، ب) مثل كاتب ، ومكتوب ، وكتاب ، وكتب ، كتابة ، ومكتبة... ، وتغيرات لا يتغير لها المعنى وإنما هي تغيرات لفظية ذات غايات تخفيفية ذوقية ، نحو ما يعتري الأبنية من إدغام وإبدال وإعلال وإمالة... :

2. 1. الإبدال: وهو أن يوضع حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل[7] ، أو هو حَذف الحرف من الكَلمة ووضع حرف آخر غيره في المكان ذاته ، وبذلك يختفي الأول ويحل الثاني موضعه ، سواء أكان الحرفان صحيحين مثل: اصطبر واصتبر ، أو معتلين مثل: باع وقال أصلها بيع وقول ، أو مختلفين مثل: دينار وقيراط وأصلها ، دنّار و قرّاط."[8] ، وبَيّن النحاة كذلك أنّ الغرض من هذا الإبدال بَيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير الإدغام.

كما قد حَرصوا على أن يفرقوا بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفي أو (المطّرد) ففي المطّرد القياسي يكون الإبدال في حروف معينة ، واختلفوا في عدد هذه الحروف أو الأصوات التي تُبدَل ، فحروفها تسعة عند ابن مالك جمعها في "هدأت موطيا" ، وعَبرَ عنها في التسهيل بـ: (طويت دائما)، فاسقط منها الهاء ، وعدها بعضهم بأنها أحدَ عشر حرفاً كما وردت في التصريف الملوكي: "وحروف البدل من غير إدغام أحد عشر حرفا منها من حروف الزيادة

ثمانية ، وهي: الألف والواو والياء والهمزة والنون والميم والتاء والهاء وثلاثة من غيرها ، الطاء والدال والجيم"[9] جمعها بعضهم في "أجد طويت منها" ، وعدها آخرون اثني عشرَ حرفا في: "طال يوم أنجدته". فحروف الإبدال متعددة قد تصل إلى اثنين وعشرين حرفا ، لكن استعمل العرب الضروري منها في التصريف فجمعتها على "هدأت موطيا" أو غيرها.

أما **الإبدال اللغوي** فهو سماعي غير مطّرد ، إذ يختلف الكلام من قبيلة إلى أخرى ، فقبيلة تَلفظُ: (مدح)، وأخرى تلفظُ (مده) بالهاء ، ويرى اللغويون الإبدال يقع في كلام العرب ، وحتى في الحركات أيضا ، وبذلك عرّفوه: جعل حرف مكان آخر ، أو حركة مكان أخرى ، واختلفوا فيه ، منهم من قال: كل كلمة أو كلمتين اختلفتا في حرف هو إبدال ، من هؤلاء أبو الطيب اللغوي ، وبعضهم يقول: إنه لابد من علاقة صوتية بينهما حتى يصح إبدال حرف مكان آخر ، أمّا المحدثون فأنهم رأوا أنه بالإمكان حصوله في الأصوات جميعاً ، سواء التي فيها تقارب مخرجاً وصفة أو تقارب صفة وتباعدٌ مخرجاً ، من هؤلاء ، صاحب الرأي عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق ، ومنهم من قال بوجوب التقارب الصوتي ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أن الإبدال هو تطور صوتي للكلمات.

2. 2 الإعلال: الإعلال تغيير حرف العلّة للتخفيف ، بقلبه ، أو إسكانه أو حذفه[10] ، أو هو تغيير يطرأ على أحد حروف العلّة (ا.و.ى)، وما يلحق بها (الهمزة)، وذلك للتخفيف ، ويكون إما بالحذف: نحو: قُمْ (أصلها قوم)، أو بالقلب نحو: قال (أصلها قوَل)، أو بالتسكين والنقل نحو: يقوم (أصلها يَقْوُم).

2. 3 الإدغام: الإدغام التقاء حرف ساكن مع آخر متحرك ، بحيث يتم إدخال الأول بالثاني ليصيرا حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني ، وبالإدغام يرتفع لسان الناطق بالحرفين ارتفاعةً واحدةً وكأنّه حرف واحد ، وهو بوزن حرفين. ويعرفه سيبويه بأنه: "تقريب حرف من حرف بهدف السهولة والخفة"[11] ، فالغرض من الإدغام طلب التخفيف ، لأنه ثقل عليهم التكرير فيضعون ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ويرفعونها بالحرفين دفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه.[12]

أنواع الإدغام: تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو كلمتين ، إذا كان الصوت الأول مشكّلا بالسكون ، والثاني محرّكا ، وذلك لتحقيق حدّ أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها. وقد يقع الإدغام بين حرفين متماثلين في كلمتين والأول متحركا. أو بين حرفين متقاربين- سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين. ولكن بعد تحقيق المماثلة بين الحرفين المراد إدغامهما إن لم يكونا مماثلين فعلا ، وتسكين الأول منهما إذا كان متحرّكا ، وسبق الحرفين المدغمين ، وإتباعهما بحركة ، سواء كانت قصيرة أو طويلة. ويعد ابن جني من بين العلماء الذين تفطنوا لهذه الظاهرة ، فهو يرى أن الإدغام تقريب صوتي[13] ، وقد ذكر ابن جني الإدغام بقوله:" هو تقريب صوت من صوت".

أ. **إدغام المتماثلين:** وهو: أن يلتقي المثلان (المتفقان مخرجا وصفة) على الأحكام التي يكون عنها الإدغام ، فيدغم الأول في الآخر ، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك ، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطّع ، وكاف سُكّر الأولين ، والمتحرك نحو دال شدّ ولام مُعْتَلّ" شدّ أصلها شدَد و مُعْتلّ أصلها مُعْتَلَل.

ب. **إدغام المتجانسين:** وهو أن يلتقي المتجانسان(المتفقان مخرجا والمختلفان صفة) على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه ، نحو: يَلْهَث ذَّلِك ، ارْكب مَّعنا ، إذ ظَّلَمُوا ، قَد تَّعْلَمُوَن ، قَالَت طَّائِفَةٌ ، أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا.

ت. **إدغام المتقاربين:** وهو : أن يلتقي المتقاربان في المخرج على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام ، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه ، وذلك مثل ، وَدَّ في اللغة التميمية ، وإِمَّحَى ، وإمّا. ، واِصّبر أصلها اِصْطَبَرَ واثَّاقَلَ أصلها اِثْتَاقَلَ.

2. 4. الإمالة: هي في اصطلاح النحاة تقريب نطق الألف نحو الياء ، ولإمالة الألف تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: "واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة ، دخل الإمالة ما قبلها"[14]. أو هي "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت". وألف الإمالة يكون نطقها بين الألف والياء نحو قولك: "عالِم وخاتِم ، وهناك ألف أخرى تسمى ألف التفخيم ، وهي التي مالت نحو الواو ، أي بين الألف والواو."[15] .

وقد ورد عن الخليل أنّ إجناح الألف أخف عليهم ، يعني الإمالة ، وفصّل سيبويه في باب: "ما تمال فيه الألفات" قائلا: "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد ، وعالم ، ومساجد ، ومفاتيح ، وعذافر ، وهابيل" وقد ردّ سبب الإمالة "للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي"[16] فالإمالة عنده هي تقريب صوت من صوت كما رأى ابن جني فيما بعد بأنها مضارعة بين الأصوات. وقد فصّل سيبويه والزمخشري وابن يعيش وغيرهم مواضع الإمالة وأسبابها ، وموانعها... [17].

ورغم كل هذا التفصيل والاستقصاء من العلماء في تحديد ظاهرة الإمالة ورصد أسبابها تبقى ظاهرة صوتية علتها التخفيف ، ومرتبطة بقبائل معينة ، وليست ظاهرة مطردة في اللغة العربية ؛ ولذلك فإنّ المواضع التي ذكرت فيها الإمالة ، لا تكون واجبة ، وإنما هي جائزة عند من يميلون فقط.

2. 5 القوانين الصوتية: ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنّ النحاة القدامى قد رصدوا - كما أشرنا إليه فيما سبق- تلك التغيرات الصوتية التي تلحق الكلمة وبينوا أنواعها وعللها وأصولها ، وقياس ما تغيّر منها على ما لم يتغير في ضوء نظرية الأصل والفرع ، ونظرياتِ الجذور الصرفية ، غير أنّ بعض المحدثين لم يرض بهذا التقعيد ووسموه بالتكلف والتأويل والخروج عن العلمية والموضوعية ؛ وذلك لأنّ تلك التغيرات لم يراع فيها الجانب الوظيفي ، ولم يُتجاوز فيها ذكر الأنماط. وحاول المحدثون جمع شتاتها في قوانين صوتية عامة تتميز بالشمول والاطراد ، وتكاد تختصر في قانوني المماثلة والمخالفة ، إذ يجمعان في طياتهما كل هذه التغيرات من إبدال وإعلال وإدغام وحذف وزيادة وإقحام... و يعملان على إعادة التّوافق والانسجام لعناصر النّظام الصّوتي المستثقلة والمتنافرة. فالمماثلة تشمل كلّ التّقلّبات الصّوتية التي تؤدي إلى التّقارب والتّماثل. والمخالفة عكسها تعمل على التخلّص من ثقل المثلين أو الأمثال ، وإعادة التوازن للسلسلة الكلامية.

2. 6. الألف والواو والياء المديتان في الصوتيات الحديثة: يرى النحاة واللغويون القدامى أنّ الألف والواو والياء المديتين من الحروف ، وهي سواكن يشترط في تشكيلها أن تسبق بحركة من جنسها لتفادي ظاهرة التقاء الساكنين في تصورهم. وقد التبس عليهم الأمر ؛ لاعتمادهم على الرموز الكتابية لا على الظّواهر الصّوتية في التّقعيد لهذه القضية ، وبهذا علّل

أحد الباحثين في قوله: "وما سمّيت هذه المدّات سواكن_ على ما نفهم من كلامهم_ إلا لخلوّها من علامات الحركات الثلاث(الفتحة والكسرة والضمة القصيرات)، وإلّا فمن المستحيل تسميتها سواكن على أيّ وجه فسّرت السكون ومعناه"[18]. أما علماء الصوتيات الحديثة فلم يقرّوا بهذا الرأي الذي تكذبه الحقائق العلمية، ووضعوا الألف، والواو والياء المديتين من جملة الحركات.

وهذا الاختلاف انعكس على تحليلات الفريقين للبنية الصرفية وتغيّراتها، فاعتبار القدماء لهذه الحركات سواكن جعلهم يضيفون حركة قبلها في الكتابة ويتأولونها عند تفسير التغيّرات الصوتيّة التي تصيب تشكيل الأبنية الصرفية، نحو: **قَالَ، يَقُولُ، قِيلَ**، والحقيقة الصوتية لا تقرّ بوجود حركات قصيرة قبل هذه المدّات، وأنّ شكلها الكتابي يجب أن يكون كما يلي: **قالَ، يَقولُ، قيلَ**. ونجد هذا التصور أيضا في تفسير القدماء لما يسمونه بالتقاء الساكنين، والإعلال بالنقل، والإعلال بالنقل والحذف كقولهم في[19]: **يَقومُ ويَبيعُ** أنّ أصلهما **يَقْوُلُ ويَبْيِعُ**، فنقلت حركة حرف العلة للصحيح الساكن قبله وبقي حرف العلة على حاله. وفي: **قُمْ وبِعْ** أنّ أصلهما **أُقْوُمْ وإبْيِعْ**، وقد حدث فيهما إعلالٌ بنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله حملاً على إعلال الماضي، وسقطت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها وزوال سبب وجودها، وحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وقد توسّل القدماء في تحليلاتهم للتغيّرات الصوتية التي تلحق العلل بالقياس على الأبنية الصحيحة، وبالركام اللغوي الذي ينبه على تلك التغيّرات المفترضة[20]. أما المحدثون فلا يرضون بهذا التأويل، ويعتمدون في وصفهم سلوك الصوائت داخل التشكيل الصوتي للغة على خصائص تتابعاتها الصوتية المتكونة من الصوائت وأشباه الصوائت[21]. ويعتمدون كذلك على الخصائص المقطعية للغة في تفسير تلك التغيرات الصوتية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ إخراج المحدثين الألف والياء والواو المدّيتين من الحروف وجعلها من الحركات، أدّى إلى إعادة النظر والمراجعة من جديد لأقوال القدماء المتعلّقة بالأصول الثلاثية للأبنية، وتمثيلها الصرفيّ والصوتي.

3. التغيرات النحوية: تعدّ الصوتيات الحجر الأساس لأي دراسة لغوية، ومقدّمة ضرورية لعلم النحو نظرا للتداخل اللساني والتكامل المعرفي بينهما، ومما يدل على ذلك

طبيعة اللغة بكلّ مستوياتها فهي أصوات يعبّر بها عن الأغراض ، فلا ينجح أي دارس أو باحث في تناول مسائل النحو وهو جاهل بعلم الأصوات ؛ لذلك يجب أن توظف مخرجات الدرس الصوتي في الدراسات النحوية ، ليفهم الباحث أسرار النظام النحوي وقوانينه وخصائصه ، وتكون دراسته للغة بعيدة عن الافتراض والتخمين ، وتتسم بالعلمية والموضوعية.

وقد التفت النحاة إلى التغيرات الصوتية التي تعتري أواخر الكلم في التركيب ، وما لها من أهمية في تحديد الوظائف النحوية للوحدات اللغوية ، ودورٍ في رفع اللبس وإنجاح التواصل وتبليغ المقاصد ، وما تسمح به كذلك من اختيارات تعبيرية تتناسب مع حاجات المتكلم ومقتضيات المخاطب. فأسسوا عليها نظرية نحوية تسمى نظرية العامل ، بزّت الكثير من النظريات قديما وحديثا ، وأثبتت كفاءتها تعليميا وحاسوبيا.

كما تجب الإشارة كذلك إلى وجود حظ وافر من مظاهر التعليل الصوتي في التراث النحوي وأصوله ، نحو: علة الخفة والاستثقال ، وعلة الشيوع وكثرة الاستعمال ، تبيّن إدراك النحاة للطبيعة الصوتية للغة وخصائص التشكيل الصوتي.

وبالرغم من هذه العلل الصوتية ، وهذه النظرية النحوية التي بنيت على أسس صوتية ، أي: الصوائت التي تتداول على أواخر الكلم لاختلاف الوظائف ، أو لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، إلا أنّ هناك تصورات نظرية وأدوات إجرائية أخرى ، نحو: نظرية الأصل والفرع ، ورد استعمالات الوحدات اللغوية إلى أصول افتراضية ، وقياس بعضها على بعض ، واعتماد فكرة الجذور الصرفية ، والسعي إلى اطراد القاعدة ، والخلط بين النظام الصوتي والكتابي للغة... ، كل ذلك أدى إلى عدم الاستفادة من الطاقة التفسيرية لنتائج الدرس الصوتي في تعليل تلك التغيرات تعليلا علميا يصمد أمام البحث ، ويستفاد منه في بناء نظرية لسانية أصيلة ، متينة الأسس ومكتملة الأركان.

1.3 إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به: أو المجموع بالألف والتاء المزيدتين ، يُرفع بالضمة ويُجرّ بالكسرة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وعدم ظهور الفتحة المتوقعة على آخر جمع المؤنث السالم أدّى بالنحاة إلى اللجوء إلى فكرة النيابة[22] ، واختلفت تعليلاتهم العقلية لهذا العدول ، ولاختيار الكسرة دون الضمة ، فقال بعضهم: إنما نصبت الكلمة في صيغة جمع المذكر السالم منعا للالتباس بينها وبين المثنى فيما لو نصبت بالفتحة

فمثلا طالبة ، جمعها طالبات ، وعند النصب بالفتحة تصبح : طالباتاً ؛ لذلك أبدلت الفتحة كسرة في حال النصب منعا للالتباس وبقيت علاماتها الإعرابية على أصلها في الرفع والجر لعدم وجود هذا الالتباس. وقال بعضهم: لا يجوز فتحها في حال النصب ، لعلة وهي: أنهم لما جعلوا الياء علامة للنصب والجر في جمع المذكر السالم ، جعلوا الكسرة علامة للنصب والجر في جمع المؤنث السالم ، ولم يجعلوا له علامتين لئلا يكون المؤنث أشدّ حكماً من المذكر ، وخصت الكسرة دون الفتحة لأن الكسرة أخت الياء.

وقالوا إنّ العرب أجرت في هذا الفرع مُجرى الأصل ؛ لأنّ المذكر مقدم على المؤنث في العربية ، وأن المؤنث فرع عنه. والمنصوب في الجمع المذكر السالم كالمجرور ، يكون بالياء ، فأجروا الجمع المؤنث المنصوب على حال الجمع المذكر تحقيقًا للفرعية ، وإعطاءً للأصالة حكمها.

وجاء في شرح عيون الإعراب[23]: ويقال: لم جُعل نصب جمع المؤنث كجرّه ؟
الجواب :أنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حدّ جمع المذكر ، فلما كان نصب جمع المذكر كجره جعلوا المؤنث كذلك ؛ ليتشاكلا ، فإن قيل: فلم جعلوا نصب جمع المذكر كجره ؟ قيل: لأنهم فَرَقوا بين التثنية والجمع في حال الرفع بحركات ما قبل حروفهما ، وأرادوا مثل ذلك في حال النصب فلم يمكنهم ؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، فلما لم يمكنهم أسقطوا العلامة بالألف وألحقوا المنصوب بالمجرور.

والتفسير الصوتي الحديث لهذا العدول من الفتح إلى الكسر في هذا التشكيل هو المخالفة بين الحركات المتوالية ، فالألف فتحةٌ طويلة وحركة الإعراب فتحة أخرى ، أي: تتابعت حركتان للفتح الأولى منهما من النوع الطويل ، وما يؤكد هذا التطور وجود هذا الأصل في كلام العرب ، فقد وردت بعض الألفاظ التي جاء فيها جمع المؤنّث السّالم مفتوح التاء ، كقولهم[24]: **استأصل الله عِرْقَاتهم** ، و**سمعت لغاتهم**. وهذا التغير الصوتي نفسه قد ظهر في كسر نون المثنى في مقابل فتحها في جمع المذكر السالم.

3. 2. الإعراب التقديري: تميزت نظرية العامل في النحو العربي بظاهرتي الطرد والعكس ، فهي تعمل على اطراد أثر العامل على أواخر المعمولات ولو تقديرا ، وتُظهِر العوامل عكسا ولو افتراضا. وهذا ما جعل النحاة يقدرون الحركات على أواخر الكلم ويعللون عدم ظهورها للتعذّر أو الثقل أو لاشتغال المحل بحركة المناسبة أو بحرف من حروف الجر الزائدة.

فهم يقدرون الحركات على أواخر الكلم في مثل قولنا في المقصور[25]: جاء الفتى ، ورأيتُ الفتى ، ومررت بالفتى. أو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو قولنا: حضر صديقي ، ورأيت صديقي ، ومررت بصديقي ، أو في بعض أحوال المنقوص ، نحو قولنا: جاء القاضي ، وذهبت إلى القاضي ، أو في بعض أحوال الفعل المضارع معتل الآخر ، نحو قولنا: زيد يخشى الله ولن يخشى العدو ، وقولنا: زيد يدعو ربّه ويصلي وقته. والتجربة الصوتية تثبت أنّ الألف والواو والياء المديتين حركات طويلة ، وليست حروفا ، فكيف تقدّر حركة على الحركة ؟!!

3. 3. جزم الأفعال معتلة الآخر: يرى النحاة أنّ الأفعال الناقصة في المضارع تجزم بحذف حرف العلة ، نحو : لم يدعُ ، ولم يقضِ ، ولم يسعَ ، والباحثون في الصوتيات يقولون بأنّ مثل هذه الكلمات تنتهي بحركات طويلة ، ووقع لها تقصير فقط ، ولم تكن منتهية بواو قبلها ضمة ، أو ألف قبلها فتحة ، أو ياء قبلها كسرة ، فتبقى تلك الحركات بعد حذف أحرف العلة!! ؛ فالحقيقة أنّ الواو المدية هي ضمة طويلة وبعد التقصير بقيت ضمة ، وكذلك الألف والياء المدية.

3. 4. دخول ضمائر الرفع وضمائر النصب على الفعل الماضي: يتغير التشكيل الصوتي للفعل الماضي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ، فيسكّن آخره ، نحو قولنا: شكَرْتُ ، شكَرْتَ ، شكَرْتِ ، وعلة التسكين أو البناء على السكون عندهم هو عدم قبول توالي أربع متحركات في العربية ، ولكن هذا التشكيل لا يتغيّر مع ضمائر النصب المتحرّكة ، نحو : شكَرَكَ ، شكَرَكِ ، شكَرَهُ. وقد علّل النحاة عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أنّ ضمائر النصب بمنزلة كلمة مستقلة برأسها فهي كأنّها منفصلة عن الفعل.أما ضمير الرفع فيسكّن آخر الفعل معه ؛ لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة. وهذا الرأي لا يقبل به المحدثون ، وهو عندهم تحكم محض ، وتأويل يعوزه الدليل لتعليل هذه الظاهرة. ويرون بأنّ العلة الحقيقية في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل ، وعدم تسكينه مع كاف الخطاب ، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول ، في مرحلة من مراحل الساميات كان فيها ضمير المتكلم هو الكاف ، فأصل ضربتُ هو: ضربْكُ ، وأصل ضربتَ هو ضربْكَ[26] ، وما يزال هذا الأصل في الحبشية والحميرية[27] ، اللتين قامتا بتعميم الكاف على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب.

4. خاتمة: وفي نهاية هذه البحث نؤكّد أنّنا أشرنا باختصار إلى بعض مظاهر استثمار مخرجات الدرس الصوتي الحديث في تعليل التغيرات الصرفية والنحوية ، وأنّنا لم نتوسّع في جوانبه التفصيلية ، وننبه كذلك إلى أنّ في الدرس الصوتي الحديث الإجابة عن الكثير من الأسئلة المطروحة في بقية المستويات اللغوية ، صرفا ونحوا وبلاغة... وأنّ نجاح البحث في العلوم اللسانية وتحقيق أهدافه مرهون بتحقيق الشروط الآتية:

* استثمار نظرية الفونيم والنظام الفونولوجي للغة العربية في إعادة قراءة قضايا الصرف والنحو.
* التعامل مع التغيرات الصرفية والنحوية في ضوء الفصل المنهجي بين اللغة والكلام ، والمنطوق والمكتوب.
* استثمار معطيات النظام المقطعي وخصائص النسيج المقطعي للكلمة العربية في تفسير التغيرات الصوتية للأبنية العربية.
* الاستفادة من نتائج الدرس الصوتي المقارن والتاريخي في تصحيح بعض الأخطاء والرؤى التي تتسم بالشطط الفكري والتحكم المنطقي.

5 - مصادر البحث ومراجعه:

- ابن جني ، الخصائص ، حققه: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، (بيروت)، لبنان ، ط3 ، 2008م.
- ابن جني ، المنصف في التصريف ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، مصر ، ط1 ، 1960م.
- ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الخير ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، ط1 ، 1990م.
- ابن يعيش ، شرح المفصل ، طبع ونشر إدارة المطبعة المنيرية ، مصر ،د.ط.
- ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، الطبعة الأولى ، 1973م.
- أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، د.ط.
- أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، (القاهرة)، مصر ، (د.ط)،(د.ت).
- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة)، مصر ، (د.ط)، 1979م.

- تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، عالم الكتب ، (القاهرة) ، مصر ، ط1 ، 2006م.
- حسام سعيد النعيمي ، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، درا الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ، د.ط ،1980.
- الزمخشري: المفصل في النحو ، د.ط.
- سيبويه ،الكتاب تح وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ج 4 ،ط 02 1982.
- الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، د ط ، 2004.
- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتيّ للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربيّ.
- عبد العزيز الصيغ ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2000م.
- فوزي الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، عالم الكتب الحديث ، اربد- الأردن ، ط1 ، 2004م ،
- فوزي الشايب ، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، (مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني) ، ع 30.
- كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة مصر ، د.ط ، 1998م.
- كمال بشر ، علم الأصوات ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000م.
- المجاشعي ، شرح عيون الإعراب لأبي محمد عبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ، تح: د عبد الفتاح سليم كلية اللغة الأزهر القاهرة.
- مجلي محمد أحمد كريري ، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث ، مجلة الدراسات الشرقية ، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية ، العدد: 53 ، يوليو2014م.
- محمد بن إبراهيم الحمد ، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه ، درا ابن خزيمة ، ط1 ، 2009م.
- محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش)، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، تح: علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر.

6- الهوامش والإحالات:

1 علم الأصوات ، (د.كمال بشر) ، ص: 46-48.
2 ينظر: كمال بشر ، علم الأصوات ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000م ، ص: 42.
3 مجلي محمد أحمد كريري ، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث ، مجلة الدراسات الشرقية ، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية ، العدد: 53 ، يوليو2014م ، المجلد الثاني ، ص: 695.
4 ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة) ، مصر ، (د.ط) ، 1979م.
5 ينظر: عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتيّ للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربيّ ، ص: 24.
6 ينظر : تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، ج1 ، ص: 113.
7 الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، د ط ، 2004 ، ص 09.
8 محمد بن إبراهيم الحمد ، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه ، درا ابن خزيمة ، ط1 ، 2009م ، ص 237.
9 ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف ، تح: فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، الطبعة الأولى ، 1973م ، ص 213.
10 أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، د.ط ،ص 135.
11 سيبويه ، الكتاب ، ص 238.
12 ابن يعيش ، شرح المفصل ، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر ، طبع ونشر إدارة المطبعة المنيرية ، مصر ،د.ط ،ص 127.
13 ابن جني ، الخصائص ،ج2 ،ص 252-253.
14 حسام سعيد النعيمي ، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، درا الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ، د.ط ،1980 ،ص 201.
15 المرجع نفسه ، ص 201.
16 عبد العزيز الصيغ ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2000م ، ص ص 255-256.
17 ينظر : سيبويه ،الكتاب تح وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ج 4 ،ط 02 1982 ، ص117- 121 ، والزمخشري: المفصل في النحو ، د.ط ، ص158 ، وابن يعيش ، شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية بمصر ج9 ،د-ط ،ص53
18 كمال بشر ، دراسات في اللغة ، ص: 156.
19 ينظر : ابن جني ، المنصف ، ص: 1/ 247- 248.
20 يرى بعض المحدثين أنّ ما يسمونه بالركام اللغوي هو من باب القياس الخاطئ على الألفاظ الصحيحة ، ولا يدل بالضرورة على التغيرات الصوتية التي أصابت نظائرها من الأبنية. ينظر: فوزي الشايب ، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، (مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني) ، ع 30 ، ص: 88.
21 ينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص: 139- 140- 141.
22 محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش) ، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، تح: علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ج1 ، ص: 249.
23 المجاشعي ، شرح عيون الإعراب لأبي محمد عبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ، تح: د عبد الفتاح سليم كلية اللغة الأزهر القاهرة ، المسألة الثلاثون.
24 ناظر الجيش ، شرح التسهيل المسمى ، ج1 ، ص: 251.

25 ينظر: ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الخير ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، ط1 ، 1990م ، ص: 58. 59.

26 ينظر: فوزي الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، ص: 138- 139.

27 ينظر: نفسه ، ص: 138- 139.